CAIRO 52 | القاهرة ٥٢

تقرير الأنشطة السنوي للوحدة القانونية لعام ٢٠٢٤

القاهرة ٥٢
للأبحاث القانونية
CAIRO 52
LEGAL RESEARCH INSTITUTE

كتابة وتحرير: نورا نورالله
تصميم:عمر نورالدين

تاريخ النشر:يوليو ٢٠٢٥

طريقة مقترحة للاستشهاد:
نورا نورالله،: تقرير الأنشطة السنوي للوحدة القانونية لعام ٢٠٢٤ ، معهد القاهرة ٥٢ للبحوث القانونية، يوليو ٢٠٢٥

www.cairo52.com
info@cairo52.com

جميع الحقوق محفوظة لمركز القاهرة 52 للأبحاث القانونية
نَسب المُصنَّف - الترخيص بالمثل 4.0 دولي (CC BY-SA 4.0)

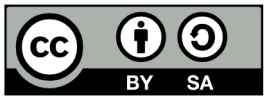

المحتويات

ملخص تنفيذي ١

مقدمة ٤

التمثيل القانوني المجاني ٦

الاستشارات القانونية المجانية ١١

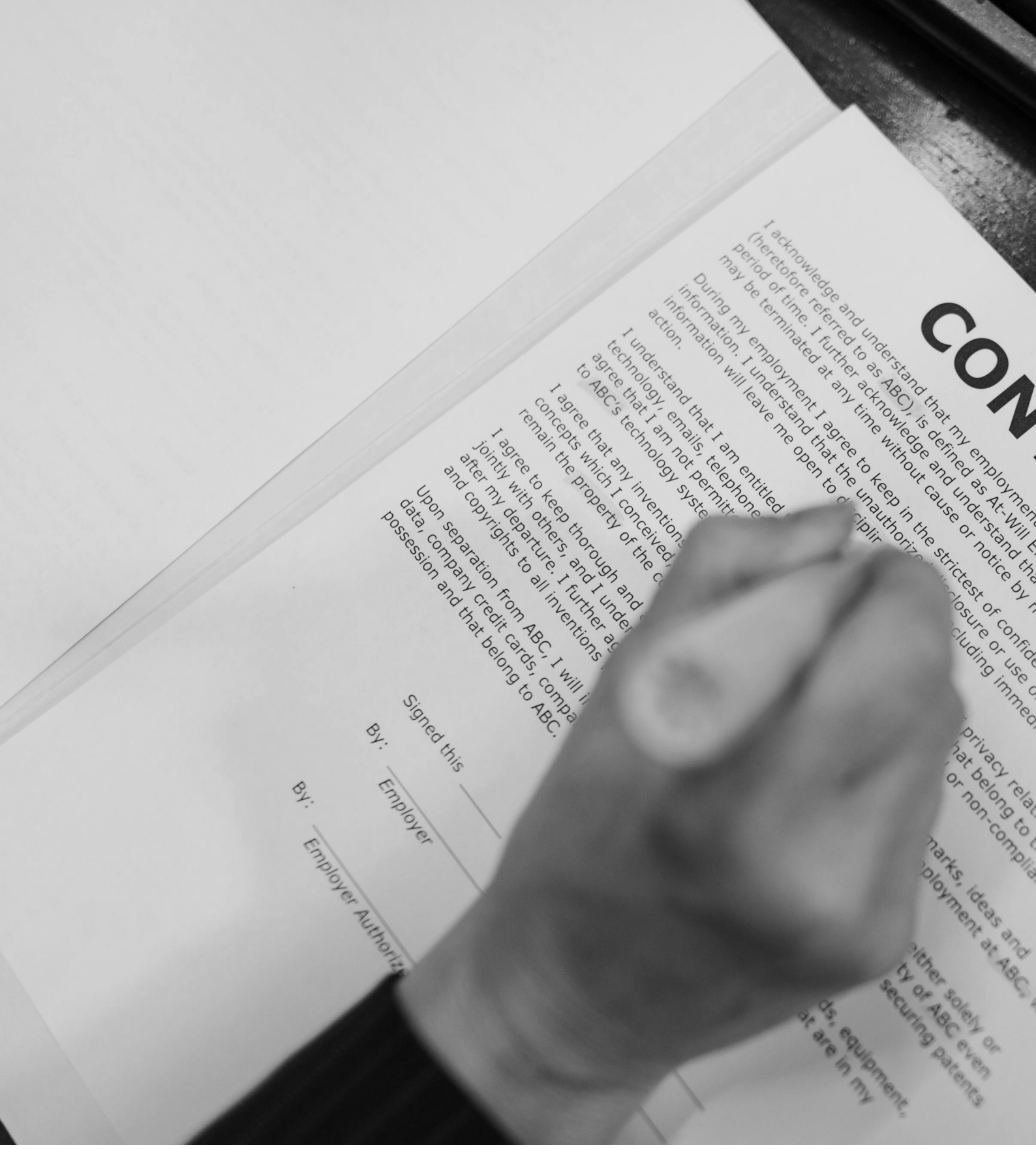
I acknowledge and understand that my employment
(heretofore referred to as ABC), is defined as At-Will E
period of time. I further acknowledge and understand the
may be terminated at any time without cause or notice by
During my employment I agree to keep in the strictest of confide
information. I understand that the unauthorize
information will leave me open to d
action.
I understand that I am entitled
technology, emails, telephone
agree that I am not permitt
to ABC's technology syste
I agree that any inventions
concepts which I conceived,
remain the property of the c
I agree to keep thorough and
jointly with others, and I under
after my departure. I further ag
and copyrights to all inventions
Upon separation from ABC, I will
data, company credit cards, compa
possession and that belong to ABC.
Signed this
By:
Employer
By:
Employer Authoriz

ملخص تنفيذي

منذ عام ٢٠٢٠، عمل معهد القاهرة ٥٢ للبحوث القانونية كمزودٍ وحيدٍ للمساعدة القانونية للأفراد الذين تم القبض عليهم/ن بموجب قوانين الرذيلة المصرية، مستخدمًا نهجًا متعدد الجوانب يعترف بالتطبيق التمييزي لهذه القوانين ضد مختلف الفئات الديموغرافية. يشمل هذا التقرير الفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠٢٤، والتي استفاد خلالها ١٧٥ فردًا من خدمات البرنامج. يتم تصنيف هذه الخدمات إلى مجالَيْن أساسيَّيْن: التمثيل القانوني المجاني لـ ٦٠ فردًا في ٤٥ قضية، والاستشارة القانونية المجانية لـ ١١٥ فردًا.

إن الأطر القانونية الأساسية التي تم تناولها في هذا السياق هي قانون مكافحة العمل بالجنس (رقم ١٩٦١/١٠) وقانون الجرائم الإلكترونية (رقم ٢٠١٨/١٧٥). تفرض هذه القوانين عقوباتٍ على العمل بالجنس المزعوم و «الفجور الإلكتروني»، ولا تستهدف الأفراد فحسب، بل تستهدف أيضًا الأطراف الثالثة المشاركة في التيسير. يوجد تناقض كبير في قانون مكافحة العمل بالجنس، الذي يصنف الرجال المُغايِرين جنسيًا المُعتقَلين كشهودٍ وليسوا مدعىً عليهم.

التمثيل القانوني المجاني

في عام ٢٠٢٤، قام البرنامج بتوفير التمثيل القانوني لـ ٦٠ فردًا، بما في ذلك الرجال الكويريين (٢٧)، النساء المتجانسات جندريًا (٢٥)، الرجال المُغايِرين جنسيًا (٥)، والنساء العابرات جندريًا (٣). لقد وقعت الاعتقالات في الغالب في الإسكندرية ومنطقة مترو القاهرة الكبرى، حيث تم الإبلاغ عن أكبر عددٍ من الحالات في يناير ومارس، وحيث بلغ كل منها عشر حالات.

تشمل النتائج الرئيسية لجهود التمثيل القانوني ما يلي:

- **طرق الاعتقال:** كانت تقنيات المراقبة إلكترونية، وخاصة مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المواعدة مثل Grindr وFacebook، هي الأكثر انتشارًا، مما أدى إلى ٢٨ حالة. وشكلت طريقة وسيطة مبنية على استخدام أرقام هواتف في الاصطياد ١١ حالة.
- **التهم والعقوبات:** أصبحت التهم موحدةً بشكلٍ متزايد، حيث يواجه الأفراد في كثير من الأحيان اتهاماتٍ بـ «اعتياد ممارسة الدعارة أو الفجور» و«انتهاك القيم الاجتماعية والأسرية». ويبلغ متوسط عقوبة السجن سنة واحدة تقريبًا. ومع ذلك، يفرض قانون الجرائم الإلكترونية عقوباتٍ ماليةً كبيرة، بمتوسط ١٠٠٫٠٠٠ جنيه مصري (حوالي ١٫٩٩٣٫٧١ دولار أمريكي).
- **النظام القضائي:** يتم الفصل في القضايا التي تحتوي على تهم مُناهِضة للعمل بالجنس فقط في محاكم الجنح، بينما يتم النظر في القضايا التي تحتوي عليها تهم تكميلية بالجرائم الإلكترونية في المحاكم الاقتصادية، التي تتمتع بوصولٍ مُعزَّزٍ إلى تحليل الطب الشرعي الإلكتروني.
- **تحليل الطب الشرعي الإلكتروني:** جعل استخدام تحليل الطب الشرعي الأدلة الإلكترونية أكثر صعوبةً بالنسبة للمدعى عليهم/ن للطعن فيها. يصادق هذا التحليل على الأدلة ويصل إلى الاتصالات الخاصة على الأجهزة لإثبات ادعاءات «اعتياد الممارسة»، وهي ممارسة مسموح بها قانونًا حيث قد تتنازل السلطات القضائية عن حماية الخصوصية في القضايا المتعلقة بالرذيلة. وبالتالي، يصبح من الصعب بشكلٍ متزايدٍ الاعتراض على الأدلة، مما يستلزم تركيز استراتيجيات الدفاع على الأخطاء الإجرائية التي تحدث أثناء الاعتقالات بدلًا من الطعن في شرعية التهم.
- **نتائج الحكم:** بلغ معدل البراءة ٦٤٪، حيث أدت ٢٩ حالة من أصل ٤٥ إلى البراءة. ومع ذلك، تم تسجيل عقوباتٍ قاسية، بما في ذلك عقوبة بالسجن لمدة ثلاث سنوات مصحوبة بغرامة قدرها ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه مصري. لوحظ أن دائرةً محددةً داخل المحكمة الاقتصادية بالإسكندرية تُصدِر أحكامًا موحدةً وصارمةً في قضايا «الفجور»، وغالبًا ما تعتمد على التفسيرات الدينية لتبرير الإدانات بموجب قانون الجرائم الإلكترونية. وعند الاستئناف، كثيرًا ما تم تخفيف العقوبات، وكانت النتيجة الأكثر شيوعًا هي السجن لمدة ستة أشهر وغرامة قدرها ٥٠٫٠٠٠ جنيه مصري.

الاستشارات القانونية المجانية

تلقى المعهد ١١٥ طلبًا للاستشارة القانونية في مختلف القضايا:

- **الهجرة واللجوء للمصريين/ات الكويريين/ات:** مثلت هذه الفئة أكبر عددٍ من الاستفسارات، حيث خدمت ورشتَيْ عملٍ ٣٠ فردًا وتلقى ٢٠ آخرين/ات استشاراتٍ عبر وسائل التواصل الاجتماعي. كما أصدر البرنامج ٥ رسائل دعمٍ لطالبي/ات اللجوء.
- الاعتراف القانوني بالجندر: تم تقديم المشورة إلى ١٥ فردًا من العابرين/ات جندريًا الذين يتنقلون/ن في العمليات القانونية المُعقَّدة في مصر.
- **الرعاية الصحية المؤكدة للجندر:** سعى ١٣ فردًا إلى الحصول على المشورة فيما يتعلق بالحصول على خدمات الرعاية الصحية والخيارات

القانونيـة المتعلقـة بالإهمـال الطبـي.

- **الإعفاء من الخدمة العسكرية:** تلقى ١٢ فردًا مشورةً قانونيةً بشأن الحصول على إعفاءاتٍ طبيةٍ بناءً على الميول الجنسية أو الهوية الجندرية.
- **سلامة العاملين/ات بالجنس:** نُظِّمت ورشة عملٍ لـ ١٠ عاملين/اتٍ بالجنس لنشر المعلومات عن الحقوق القانونية واستراتيجيات السلامة.
- **طالبي/ات اللجوء في مصر لغير المصريين/ات:** طلب ٧ أفراد، بمن فيهم/ن لاجئون/ات كويريون/ات من السودان وغزة، المساعدة.
- **المعاش للأشخاص المصابين/ات بفيروس نقص المناعة البشرية:** استفسر ٣ أفراد عن عملية تقديم طلبٍ للحصول على معاشٍ حكومي.

إن البيانات والإحصاءات التي يتم جمعها من خلال أنشطة المساعدة القانونية هذه يتم الاستفادة منها في جهود الدعوة التي يبذلها المعهد، بما في ذلك التقارير المُقدَّمة إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. يشارك البرنامج أيضًا في التقاضي الاستراتيجي الإقليمي، على الرغم من أن القضايا من عام ٢٠٢٣ غير مشمولةٍ في هذا التقرير.

مقدمة

منذ عام ٢٠٢٠، عمل معهد القاهرة ٥٢ للبحوث القانونية كمزودٍ وحيدٍ للمساعدة القانونية للأفراد الذين تم القبض عليهم/ن بموجب قوانين الرذيلة في مصر. في حين أن برامج المساعدة القانونية الأخرى في البلاد تعتمد على الهوية - تُقدَّم الخدمات حصريًا للأفراد الذين يُعرَّفون/ن بأنهم/ن عابرين/ات جندريًا أو كوييريين/ات - تُؤكِّد مبادرة المساعدة القانونية الخاصة بنا على تقاطع الملاحقة القضائية. يرتكز هذا النهج على الاعتقاد بأن قوانين الرذيلة قد استُخدِمت كأدواتٍ للقمع ضد مجموعاتٍ ديموغرافيةٍ متعددة، وأن هذا الاضطهاد متعدد الطبقات ومتعدد الجوانب. على سبيل المثال، عندما تضع شرطة الآداب، والسلطات المسؤولة عن إنفاذ قوانين الآداب، أنماطًا جديدةً من الاعتقال، تُؤثِّر هذه الأنماط على جميع الأفراد المستهدَفين/ات بهذه القوانين، بدلًا من أن تقتصر على مجموعاتٍ محددةٍ بناءً على هويتهم/ن. وبالمثل، عندما تُطوِّر المحاكم مبرراتٍ أو خطوط جدالٍ جديدةٍ لإصدار أحكامٍ على الأفراد بموجب قوانين الرذيلة، تكون التأثيرات متعددة الجوانب وتمتد إلى ما هو أبعد من مجرد اعتبارات الهوية.

في هذا التقرير، تشير قوانين الرذيلة في المقام الأول إلى مكونَيْن رئيسيَّيْن في النظام القانوني المصري: قانون مكافحة العمل بالجنس رقم ١٩٦١/١٠، الذي يتضمن مواد تُعاقِب بشكلٍ مباشرٍ الأفراد الذين يُزعَم أنهم/ن يمارسون/ن أعمالًا جنسية، مثل اعتياد الممارسة والتحريض على الدعارة والفجور، وكذلك المواد التي تفرض عقوباتٍ على الأطراف الثالثة، لا سيما أولئك الذين يشاركون/ن في التيسير والإدارة. والجدير بالذكر أن القانون لا يعاقب الذكور المغايرين جنسيًا الذين يتم القبض عليهم بموجب أحكامه. بدلًا من ذلك، يتم التعامل معهم كشهودٍ وليس كأفرادٍ مُتهَمين. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم قانون الجرائم الإلكترونية رقم ٢٠١٨/١٧٥ بهدف مكافحة «الدعارة الإلكترونية» و«الفجور الإلكتروني». يتضمن هذا القانون مواد يمكن أن تعاقب الأفراد الذين يُزعَم أنهم/ن يشاركون/ن في أعمالٍ جنسيةٍ أو أفعالٍ غير أخلاقيةٍ في المجال الإلكتروني، بما في ذلك انتهاكات القيم الاجتماعية والعائلية و إنشاء حساباتٍ على وسائل التواصل الاجتماعي بقصد ارتكاب جرائم. مثل القانون رقم ١٩٦١/١٠، يحتوي القانون رقم ٢٠١٨/١٧٥ أيضًا على أحكامٍ يمكن أن تعاقِب الأطراف الثالثة، بما في ذلك الرسوم المتعلقة بإدارة مواقع الويب لأنشطةٍ غير قانونية.

في برنامج المساعدة القانونية في القاهرة ٥٢، نحن لا نقدم المساعدة القانونية المجانية فحسب، بل نقدم أيضًا الاستشارات القانونية مع المجتمعات التي نخدمها، بما في ذلك العاملين/ات بالجنس، الأفراد المصابين/ات بفيروس نقص المناعة البشرية، وأفراد مجتمع الميم عين في مصر. تشمل هذه المشاورات إرشاداتٍ حول عملية اللجوء في مصر، استحقاقات المعاشات للأفراد المصابين/ات بفيروس نقص المناعة البشرية، الاعتراف القانوني بالجندر للأفراد العابرين/ات جندريًا، بروتوكولات السلامة للنساء المشاركات في العمل بالجنس، وغيرها من القضايا ذات الصلة. من منظور المناصرة، تخضع الإحصاءات والبيانات المُستمَدة من مبادراتنا في مجال المساعدة القانونية لنهج الدعوة التحليلي، والذي يُستخدَم لاحقًا في عناصر المناصرة لدينا، مثل تقارير الظل المُقدَّمة إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عملية الاستعراض الدوري الشامل.

يقوم برنامج المساعدة القانونية أيضًا بإجراء التقاضي الاستراتيجي كمجال تركيزٍ رئيسي ويشارك حاليًا في العديد من القضايا التي نشأت في عام ٢٠٢٣ في تونس، البحرين، ومصر. هذا العنصر من برامج المساعدة القانونية لدينا هو الوحيد الذي يعمل على المستوى الإقليمي. نظرًا لأن هذه الحالات نشأت في عام ٢٠٢٣، فلن يتم تغطيتها في هذا التقرير، الذي يركز فقط على فترة ٢٠٢٤. ويبلغ العدد الإجمالي للمستفيدين/ات خلال هذه الفترة ١٧٥ فردًا، موزَّعَيْن على عنصرَيْن رئيسيَيْن: ٦٠ من المستفيدين/ات من التمثيل القانوني المجاني و١١٥ من المستفيدين/ات من الاستشارات القانونية المجانية.

التمثيل القانوني المجاني

في عام ٢٠٢٥، قدَّم برنامج المساعدة القانونية تمثيلًا قانونيًا مجانيًا للأفراد الذين تم القبض عليهم/ن بموجب قوانين الرذيلة، ويمثلون/ن ما مجموعه ستين فردًا في خمس وأربعين قضية. تشمل هويات هؤلاء الأفراد، كما حددها فريقنا القانوني وتقارير الشرطة، الرجال الكويريين، النساء العابرات جندريًا، النساء المُغايِرات جنسيًا، النساء الكويريات، الرجال المُغايِرين جنسيًا (انظر الشكل ١). وكثيرًا ما يتم القبض على الرجال المُغايِرين جنسيًا باعتبارهم شركاء للنساء. لا يُجرِّم القانون الرجال الذين يشترون الجنس في سياقات المُغايَرة الجنسية، ولكنه يعاقب أولئك الذين يُسهِّلون مثل هذه المعاملات. من بين خمس وعشرين امرأة متجانسة جندريًا، تم تحديد ما يقرب من سبع نساء على أنهن كويريات. تم القبض على الجميع باستثناء واحدةٍ بناءً على اتهاماتٍ جنائية، بما في ذلك مزاعم بتقديم مقاطع فيديو إباحيةٍ سحاقية وتقديم خدمات علاقاتٍ جنسيةٍ ثلاثيةٍ للرجال. بالإضافة إلى ذلك، يُشار إلى أن سبعة من أصل ستين اعتقالاتٍ شملت غير مصريات، جميعهن من النساء، بما في ذلك امرأتان عابرتان جندريًا وخمس نساء متجانسات جندريًا. وشملت جنسيات هؤلاء غير المصريات اثنتان سودانيتان، اثنتان برازيليتان، تركية، كازاخستانية، وكولومبية.

الرسم ١: توزيع الاعتقالات حسب الهويات (عدد=٦٠)

وتذبذبت وتيرة الاعتقالات على مر السنين، حيث حدث أدنى معدل في فبراير، الذي سُجِّلت فيه حالة واحدة فقط، بينما وصل كل من يناير ومارس إلى ذروتهما عند عشر حالاتٍ لكل منهما (انظر الشكل ٢).

الرسم ٢: الوتيرة خلال عام ٢٠٢٤ (عدد=٤٥)

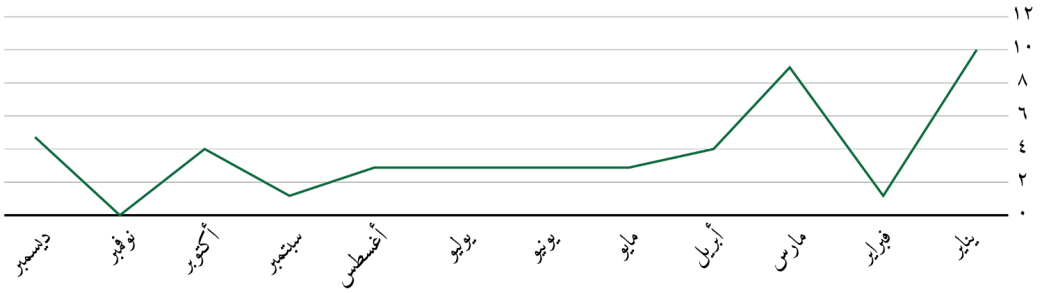

تقتصر تغطية البرنامج على منطقتَيْن حضريتَيْن رئيسيتَيْن في مصر: الإسكندرية (عدد = ٢٧) ومنطقة القاهرة الكبرى (العدد = ١٨)، حيث يتم توثيق جميع الحالات. إن مركز الشرطة الذي أبلغ عن أكبر عددٍ من الحالات هو المنشية في الإسكندرية، حيث سُجِّلت فيه ثلاث عشرة حالات، يليه مسار القديم في القاهرة بثماني حالات (انظر الشكل ٣). والجدير بالذكر أنه داخل منطقة القاهرة الكبرى، برز قسم فرعي جديد داخل قسم الآداب ككيانٍ مهم في القضايا المتعلقة بالرذيلة: قسم الاتجار بالنساء. وخلافًا للتوقعات بأن هذا القسم سيُركِّز في المقام الأول على حماية وإنقاذ النساء من الإتجار بالبشر والعمل بالجنس القسري، يبدو أن دور القسم، بما يتماشى مع الممارسات السائدة للسلطات المصرية، يتجه بشكلٍ أكبر نحو معاقبة النساء اللواتي يُنظَر إليهن على أنهن يمارسن أنشطةً جنسيةً غير لائقةٍ وفقًا لتقدير الضابط الذي يقوم بالاعتقال.

الرسم ٣: توزيع القضايا حسب الولاية القضائية (عدد=٤٥)

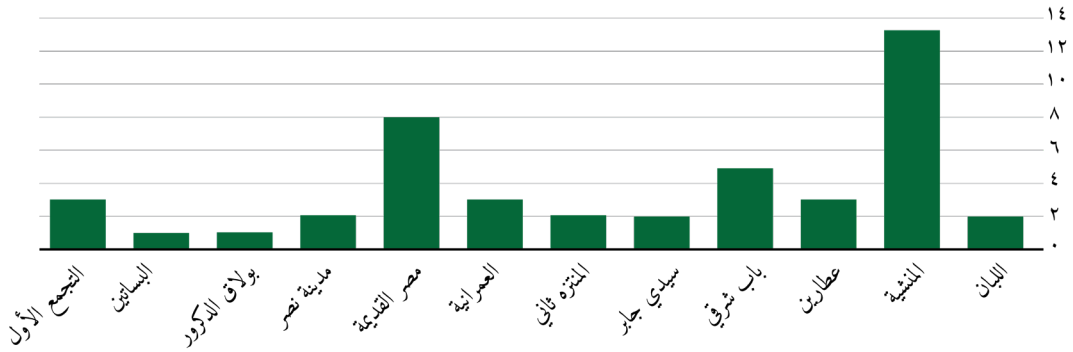

أصبحت التهم بموجب القانونين ١٩٦١/١٠ و٢٠١٨/١٧٥ مُوحَّدة في هذه القضايا، حيث يتم تحديدها مسبقًا من قبل مكتب المدعي العام. وكثيرًا ما يتم اتهام الأفراد الذين يتم اعتقالهم/ن بشكلٍ فرديّ بـ «اعتياد ممارسة الدعارة أو الفجور» و«التحريض على الدعارة والفجور» بموجب قانون مكافحة العمل بالجنس رقم ١٠ لسنة ١٩٦١. كما يتلقى المُعتقَلون/ات في المجال الإلكتروني اتهاماتٍ مُوحَّدةٍ بموجب قانون الجرائم الإلكترونية رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨، بما في ذلك «إنشاء حساب على وسائل التواصل الاجتماعي بقصد ارتكاب أعمالٍ غير قانونية» و«انتهاك القيم الاجتماعية والأسرية». في الحالات التي تنطوي على أزواج، عادة ما تكون هناك تهمة إضافية لفردٍ واحدٍ هي «تسهيل الدعارة أو الفجور» و«إدارة منزلٍ بقصد الدعارة أو الفجور». يخضع الرجال المغايرين جنسيًا الذين يتم اعتقالهم لهذه التهم فقط. ومع ذلك، فإن الرجال والنساء الكويريين/ات الذين يتم القبض عليهم/ن كأزواجٍ يتلقون/ين مجموعةً من التهم من كلتا الفئتَيْن.

وتُظهِر أحكام السجن المنصوص عليها في كلا الإطارَيْن التشريعيَّيْن تشابهًا ملحوظًا، حيث تبلغ مدتها حوالي عام واحد؛ ومع ذلك، ينطوي تشريع الجرائم الإلكترونية على عقوباتٍ ماليةٍ تكميلية، بمتوسط ١٠٠٫٠٠٠ جنيه مصري (حوالي ١٫٩٩٣٫٧١ دولار أمريكي). لا تؤثر طريقة الاعتقال ومكانه بشكلٍ كبيرٍ على التهم التي سيُحاكَم الفرد بسببها فحسب، بل تؤثر أيضًا على النظام القضائي المُكلَّف بالفصل في القضية. يُمثِّل الأفراد المتهمون/ات حصريًا بجرائم معارِضة للعمل بالجنس أمام محاكم الجنح، بينما يُمثِّل أولئك الذين يواجهون/ن جرائم معارِضة للعمل بالجنس بالتزامن مع تهم جرائم إلكترونية أمام المحاكم الاقتصادية. عادةً ما تمتلك المحاكم الاقتصادية وصولًا محسنًا إلى موارد تحليل الطب الشرعي الإلكترونية، والتي تُعتبَر مفيدةً في فحص الأدلة الإلكترونية في وقت الاعتقال.

يمكن أن يعزى انتشار المجال الإلكتروني كمكانٍ مفضلٍ لعمليات شرطة الآداب إلى السهولة النسبية لتجميع أدلةٍ على العمل بالجنس المزعوم من خلال الوسائل الإلكترونية، على عكس الأساليب التقليدية غير المتصلة بالإنترنت، بالإضافة إلى العقوبات المالية المُشدَّدة المرتبطة بالإدانات بموجب هذا الإطار القانوني. تشمل طرق المراقبة الإلكترونية مراقبة منصات التواصل الاجتماعي، في الغالب تويتر وفيسبوك، لأي سلوكٍ جنسي غير لائق، بالإضافة إلى التدقيق في تطبيقات المواعدة، ولا سيما جرايندر، التي يستخدمها الأفراد الكويريون/ات بشكلٍ متكرر، وأحد أحدث الداخلين في قضايا الرذيلة، وهو تطبيق يعرف باسم يودل، إلى جانب استخدامٍ أقل تواترًا لتطبيق توب إيسكورت.

على العكس من ذلك، تتضمن الأساليب غير المتصلة بالإنترنت اعتقالاتٍ يتم إجراؤها في غرف الفنادق وأماكن الإقامة المستأجَرة باتِّباع ارشاداتٍ بشأن الأنشطة الجنسية غير اللائقة المزعومة التي تحدث داخل تلك المباني. والجدير بالذكر أنه قد ظهرت أيضًا طريقةً وسيطةً جديدةً تنطوي على استخدام أرقام الهواتف. وفي هذا النهج، يؤكد الضابط الذي قام بإلقاء القبض أنه تلقى معلوماتٍ استخباراتيةً من مُخبرين تتعلق برقم هاتفٍ مرتبطٍ بفرد يُزعَم أنه/ـا يـ/تقدم خدماتٍ جنسيةً غير لائقةٍ مقابل أجر. بعد ذلك، يقوم المخبر بمحاصرة الشخص المرتبط/ـة برقم الهاتف هذا من خلال تنظيم مقابلة، ومن ثم يشرع في الاعتقال. لم تحدد النيابة العامة بعد ما إذا كانت هذه الطريقة تُشكِّل طريقة اعتقالٍ غير متصلة بالإنترنت أو إلكترونية، كما تم تطبيقها في بعض الحالات بموجب قانون الجرائم الإلكترونية وفي حالاتٍ أخرى فقط بموجب قانون مكافحة العمل بالجنس (انظر الشكل ٤). بشكلٍ عام، تمثل الطرق الإلكترونية ثمانية وعشرين حالة، الطرق غير المتصلة بالإنترنت خمسة، وطرق وسيطة تتضمن أرقام هواتف أحد عشر.

الرسم ٤: توزيع القضايا حسب الولاية القضائية (عدد=٤٥)

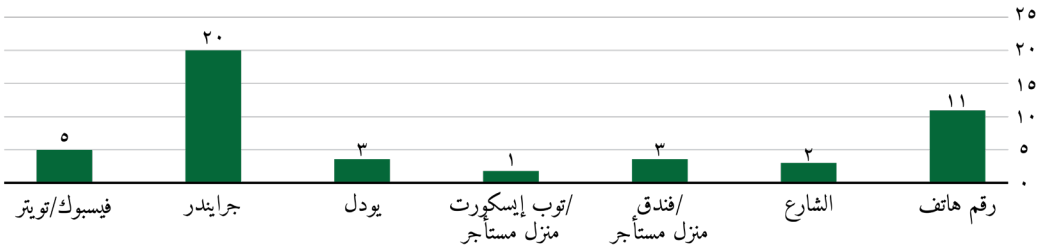

تطورت الأدلة الإلكترونية بشكلٍ كبيرٍ في القضايا التي راجعَتْها المحاكم الاقتصادية. في الحالات السابقة، يمكن أن تكون الأدلة الإلكترونية بمثابة مصدر دفاعٍ للمدعين/ات. ومع ذلك، فقد أصبح من الصعب بشكلٍ متزايدٍ الاعتراض. في السابق، كان من الممكن للدفاع أن يجادل بأن الأدلة الإلكترونية، مثل الصور الفوتوغرافية أو لقطات الشاشة، قد تم تلفيقها أو التلاعب بها من قبل سلطات إنفاذ القانون. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للدفاع أن يؤكّد أن مجرد حيازة صورٍ عاريةٍ خاصةٍ على هاتف الفرد لا يُشكِّل تحريضًا أو اعتيادًا لممارسة الفجور أو الدعارة. حاليًا، تتم إحالة معظم القضايا الإلكترونية لتحليل الطب الشرعي الإلكتروني لتقييم الأدلة المُقدَّمة. يتحقق هذا التحليل من صحة مقاطع الفيديو، الصور الفوتوغرافية، ولقطات الشاشة المُستخدَمة كدليل، ويجري التعرف الوجهي للأفراد العابرين/ات جندريًا ومتنوعي/ات الهوية الجندرية لإثبات هويتهم/ن في الأدلة الإلكترونية، والأهم من ذلك، يوفر الوصول إلى منصات التواصل الاجتماعي، واتس آب، تيليجرام، والتطبيقات الأخرى على هواتف المدعين/ات، وبالتالي المساعدة في إثبات عنصر «اعتياد الممارسة» من خلال المحادثات الخاصة التي تشير إلى أن الفرد كان ي/تقوم تقديم خدمات جنسية أو بيع مقاطع فيديو إباحية أو صور عارية.

بينما يحمي القانون والدستور المصري المحادثات الخاصة، يمكن للسلطات القضائية التنازل عن هذه الحماية في جميع الحالات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالرذيلة. وبالتالي ، يعمل تحليل الطب الشرعي ضمن المعايير القانونية لفحص الهواتف التي تعمل الآن كدليل في الإجراءات القانونية. نتيجة لذلك ، يواجه المتهمون تحديات أكبر في الاعتراض على الأدلة الرقمية واعتمدوا بشكل متزايد على الجوانب الفنية المرتبطة بالاعتقال لضمان البراءة أو تخفيف العقوبات. تركز هذه الجوانب الفنية في المقام الأول على حقوق الإجراءات القانونية الواجبة التي غالبا ما ينتهكها الضباط المعتقلون. لا يطعن الدفاع عادة في صحة تهم الرذيلة أو الجرائم الإلكترونية في حد ذاتها ، بل يؤكد على عدم شرعية الاعتقال وجمع الأدلة.

من بين نتائج الأحكام التي تم تحليلها، أسفرت تسع وعشرون قضية من أصل خمسة وأربعين عن البراة، مما أدى إلى معدل براءة ٦٤٪. وحدثت ثمانية عشر من أحكام البراءة هذه في المرحلة الابتدائية، بينما سُجِّلت إحدى عشرة حالة على مستوى الاستئناف. ومن أشد الأحكام المُوثَّقة عقوبة بالسجن ثلاث سنوات مصحوبة بغرامة قدرها ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه مصري (٥ر٩٨١,١٤ دولار أمريكي)، مما يؤثر على ستة عشرة حالة في المرحلة الابتدائية. وهناك حكم آخر بالسجن ثلاث سنوات وغرامة قدرها ١٠٠ر٠٠٠ جنيه مصري (١ر٩٩٣,٧١ دولار أمريكي) يتعلق بثلاث قضايا في المحكمة الابتدائية (انظر الشكل ٥). والجدير بالذكر أن جميع هذه الأحكام تقريبًا تنشأ حصريًا من دائرة واحدة: جنح الدائرة الرابعة بمحكمة الإسكندرية الاقتصادية، التي تستخدم قوالب أحكامٍ و إجراءات إصدار أحكامٍ موحدة، خاصة في قضايا الفجور. في هذه الحالات، يتم استخدام تفسير فريد للقرآن والحديث لتبرير تصنيف أفعال الفجور على أنها مُجرَّمة بموجب قانون الجرائم الإلكترونية، والتي يتم تأطيرها على أنها انتهاكات للقيم الأسرية والاجتماعية، حتى في الحالات التي تكون فيها العناصر اللازمة لإثبات العمل بالجنس غائبة.

الرسم ٥: توزيع أحكام الدرجة الأولى (عدد=٤٥)

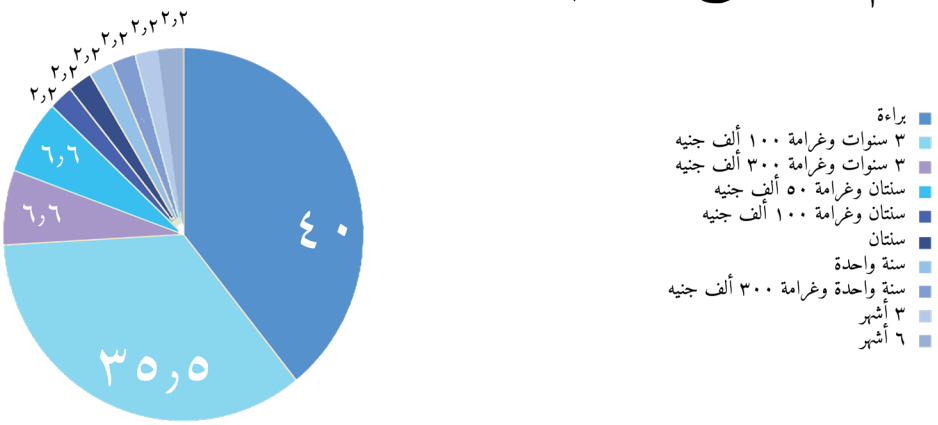

وتؤدي أنماط إصدار الأحكام هذه إلى تعقيد احتمالات البراءة عند الاستئناف، حيث تُبدي محاكم الاستئناف حافزًا أقل لتخفيف الأحكام من ثلاث سنوات إلى أحكام البراءة مقارنةً بالتخفيضات من سنة أو سنتين إلى أحكام البراءة. وبالتالي، تميل معظم الأحكام إلى التخفيف بدلًا من إلغائها، وأكثر نتائج الاستئناف شيوعًا هي السجن لمدة ستة أشهر وغرامة قدرها ٥٠٫٠٠٠ جنيه مصري (٩٩٦,٨٦ دولار أمريكي)، وهي ما يمثل ثماني حالات من أصل سبع وعشرين حالة وصلت إلى إجراءات الاستئناف (انظر الشكل ٦).

الرسم ٦: توزيع أحكام الاستئناف (عدد=٢٨)

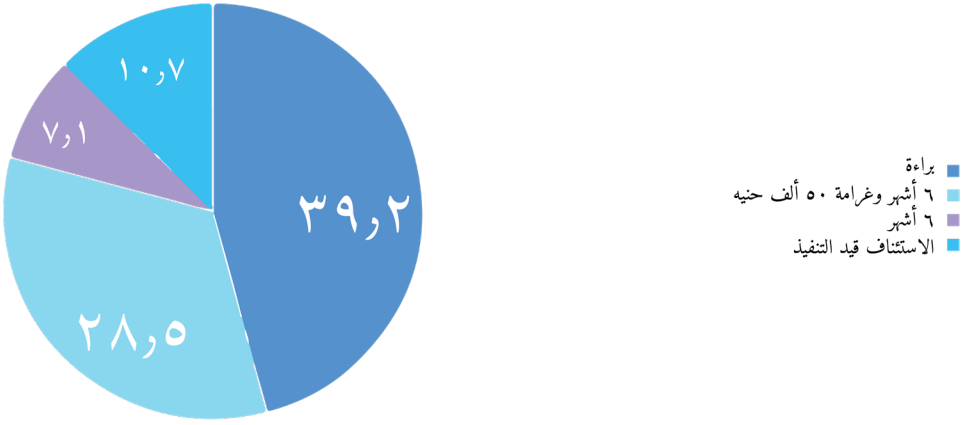

الاستشارات القانونية المجانية

تتوفر خدمات الاستشارات القانونية لدينا من خلال موقعنا الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي، مع خططٍ لتقديم المساعدة عبر الهاتف في المستقبل. في عام ٢٠٢٤، تلقينا ١١٥ طلب استشارة، مصنفين على النحو التالي:

طلبات الإعفاء من الخدمة العسكرية على أساس الميول الجنسية والهوية الجندرية: والتي قدمنا لها المشورة القانونية حول كيفية التعامل مع الإعفاء الطبي الذي يمكن تحقيقه على أساس الميول الجنسية والهوية الجندرية من الخدمة العسكرية في مصر لـ ١٢ فردًا.

طلبات الاعتراف القانوني بالجندر، نظرًا للإطار القانوني المعقد في مصر فيما يتعلق بتوفير الاعتراف القانوني بالجندر للأفراد العابرين/ات جندريًا: نظرًا لأن الوضع لا يزال تعسفيًا وغامضًا ويتعذر الوصول إليه في بعض الأحيان، فقد شهدنا زيادةً في طلبات التوجيه بشأن الحصول على الاعتراف القانوني بالجندر، والتي بلغت ١٥ فردًا في هذه الدورة. في حين أن فريقنا مُكرَّس لتقديم الاستشارات القانونية، يتعين على الأفراد تقديم طلباتهم/ن للحصول على الاعتراف القانوني بالجندر بأنفسهم/ن. وبالتالي، فإن دورنا هو دعمهم/ن وتوجيههم/ن خلال تلك العملية.

تُعَد الرعاية الصحية المؤكدة للجندر قضيةً حاسمةً للأفراد العابرين/ات جندريًا في مصر، وتحدث بشكلٍ أساسي في أماكن سريةٍ بسبب السياسات الطبية التقييدية ضد الأفراد العابرين/ات: لقد تلقينا استفساراتٍ تتعلق بالوصول إلى هذه الخدمات، التكاليف المرتبطة بها، المخاطر التي تنطوي عليها، واللجوء القانوني بسبب الإهمال الطبي. ويبلغ إجمالي عدد الطلبات المتعلقة بهذه العملية ١٣ فردًا.

الهجرة وطلب اللجوء للمصريين/ات الكويريين/ات: كانت هناك زيادة ملحوظة في طلبات الاستشارة المتعلقة بالهجرة للكويريين/ات المصريين/ات، لا سيما فيما يتعلق بعملية طلب اللجوء في الخارج. ردًا على ذلك، أجرينا ورشتَيْ عملٍ لمناقشة فرص الهجرة من خلال التعليم، التوظيف، لم شمل الأسرة، وطلب اللجوء داخل الاتحاد الأوروبي للأفراد الكويريين/ات. حضر ما مجموعه ٣٠ فردًا ورش العمل هذه، مع ٢٠ فردًا إضافيين/ات يسعون/ين للحصول على استشاراتٍ من خلال منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بنا. علاوةً على ذلك، لاحظنا عددًا متزايدًا من طلبات التوثيق المتعلقة بحوادث العنف وقمع الدولة، بالإضافة إلى طلبات رسائل الدعم للأفراد الكويريين/ات الذين يطلبون/ن مثل هذه الرسائل لأغراض طلب اللجوء. العدد الإجمالي للأفراد الذين يطلبون/ن خطابات الدعم هذه هو ٥ أفراد.

طالبي/ات اللجوء في مصر لغير المصريين/ات: مع اندلاع النزاع في السودان وغزة، كان هناك تدفق للاجئين/ات إلى مصر، بما في ذلك الأفراد الكويريين/ات. يتمثل التحدي الكبير الذي يواجه الأفراد من غزة في صعوبة الحصول على تسجيلٍ رسمي كطالبي/ات لجوءٍ لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في مصر، وهي السلطة المسؤولة عن مثل هذه التسجيلات. ويزداد الأمر تعقيدًا بسببٍ قضايا الولاية القضائية، حيث من المتوقع أن يتم تسجيل اللاجئين/ات الفلسطينيين/ات في الأردن ولبنان بدلًا من مصر. لا يزال الوضع دون حلٍ جزئيًا، حيث لا نزال نتلقى تقارير من أفرادٍ عابرين/ات جندريًا من غزة يواجهون/ن صعوباتٍ في التسجيل لدى المفوضية في مصر. يبلغ إجمالي عدد الأشخاص الذين يطلبون/ن استشارةً قانونيةً لطلب اللجوء في مصر ٧ أفراد.

معاش الأشخاص المصابين/ات بفيروس نقص المناعة البشرية: تقدم مصر معاشًا محدودًا للمصابين/ات بفيروس نقص المناعة البشرية للمساعدة في نفقات المعيشة. تتعلق معظم الاستفسارات التي تلقيناها بعملية التقديم والوثائق المطلوبة للحصول على هذا المعاش. وبلغ العدد الإجمالي للاستفسارات ٣.

سلامة العاملين/ات بالجنس: استجابةً لعددٍ متزايدٍ من الاستفسارات من كل من العاملين/ات بالجنس الكويريين/ات وغير الكويريين/ات حول الجوانب القانونية المحيطة بمهنتهم/ن في مصر، قمنا بتنظيم ورشة عملٍ تهدف إلى معالجة هذه القضايا لكلا الفئتَيْن السكانيَّتَيْن. ستغطي ورشة العمل مواضيع ذات صلة، بما في ذلك الإطار القانوني الذي يحكم العمل بالجنس في مصر، الأسباب التي تؤدي إلى الاعتقالات، الحقوق القانونية في حالة الاعتقال، استراتيجيات تجنب الاصطياد، وأنواع الأدلة التي يمكن استخدامها ضد العاملين/ات بالجنس. يقتصر العدد الإجمالي للحضور على ١٠ أفراد.

CAIRO 52 | القاهرة ٥٢

LEGAL RESEARCH INSTITUTE

تقرير الأنشطة السنوي للوحدة القانونية لعام ٢٠٢٤